

نظرية العقد الاجتماعي بين أبيقور وتوماس هوبز

رضا عبد التواب نادي*

redaabdeltouab@gmail.com

ملخص

إن نظرية العقد الاجتماعي قديمة قدم (الفلسفة الصينية والبوذية) ألا أنها مع أبيقور أخذت معنى جديد، فقد ربط أبيقور بين ضرورة التعاقد للخروج علي الحالة الطبيعية وبين مبدأ المصلحة، وقد بلغت هذه النظرية ذروة تطورها وأهميتها في القرن السابع عشر الميلادي مع توماس هوبز، جون لوك، وروسو، و كانط، ثم بدت النظرية في ثوب معاصر عند "جون رولز"، الأمر الذي يقطع بتأثر اللاحق على السابق من الذين طرحوا النظرية في الأحقاب التاريخية المختلفة. وسوف تقف بنية البحث على مواطن التأثير والتأثر من جهة، وعلّة التحولات التي ميزت طرفي المقابلة (أبيقور، وهوبز) من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: العقد الاجتماعي - أبيقور - لوكريتيوس - هوبز - المصلحة الفردية - الحالة الطبيعية - العدل النفعي - القانون.

*مدرس الفلسفة اليونانية بكلية الآداب - جامعة بني سويف

المقدمة

في القرن الرابع قبل الميلاد امتلك أبيقور "Epicurus" (٢٧١:٣٤١ ق.م) فهما قويا لمفهوم "العقد الاجتماعي" "social contract" وتأصيلا للعدالة "Justice"، والقانون "Law"، والاتفاق "The agreement" والمنفعة "Benefit" المتبادلة للخروج على الحالة الطبيعية والعيش في وفاق وأمن داخل مجتمع سياسي، حيث بدأ أبيقور فلسفته بالدعوة إلى التخلص من الآلام والمخاوف لتحقيق أقصى درجات اللذة، وبلوغ السعادة التي لا تتحقق في ظل الصراع والخوف من الآخر، فبدافع بلوغ اللذة دعي إلى الإقبال على الحياة والاتصال بالآخرين ليؤمن شرهم، وداعي لمشاركة الآخرين في حياتهم الاجتماعية ومن ضمن حقوق الفرد الطبيعية أن ينتفع بهذا الاتصال بالآخرين عبر صورة من التعاقد، التي يلتزم بها الطرفان الفرد، و المجتمع ممثل في الدولة بحيث تحقق للجميع تبادل المنافع في أمان، وطمأنينة، وبدون هذا التعاقد النفعي بين أفراد المجتمع لم ولن يتم الخروج من الحالة البدائية "الطبيعية" التي يكون فيها البقاء للأقوى، وعليه فقد استطاع أبيقور في فلسفته السياسية أن يقدم فهماً قويا لنظرية العقد الاجتماعي، وإن كان أبيقور ليس أول منظر لها فقد سبقه في ذلك "كونفشيوس" "Confucius" (٥٥٢:٤٧٩ ق.م) إذ يذهب كونفشيوس إلى أن الحاكم مفوض من الإله إلى الأرض ليحكم وفق عقد اجتماعي يحدد نصوص هذا التفويض والطاعة واجبة للحاكم طالما احترمت نصوص هذا العقد، وإلا فالأفراد لهم كل الحق في الثورة ضده (1) كما وجد عند الفلسفة البوذية "Buddhist philosophy" حيث تم الاحتفاظ بصيغ العقد الاجتماعي التي وجدت في النص البوذي في القرن السادس قبل الميلاد في أسطورة "ماهافاستوا"

"Mahavastu" كما ذكر على مر اسم الملك "أسوكا" "Asoka" الصخرية أنه نادي بصياغة عقد اجتماعي كبير، وبعيد المدى، كما وجدت أيضا العقود الاجتماعية عند الرهبان أتباعها (٢). وأيضا وجدت نظرية العقد الاجتماعي في الفلسفة اليونانية عند السفطائيين "Sophists" في القرن الخامس ق.م، وأفلاطون "Plato" (٤٢٧:٣٤٧ ق.م) (٣) ثم ظهرت بوضوح في القانون الروماني والكنسي إلا أن هذه النظرية زادت أهميتها في منتصف القرن السابع عشر الميلادي إلى القرن التاسع عشر، وذلك في كتابات فلاسفة السياسة المحدثين أمثال توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م) "Thomas Hobbes" الذي أحيها في صورتها المعاصرة، وأرس قواعدا وطورها من بعده "جون لوك" "Rousseau" (1632: 1704) و"John Locke" و"روسو" "kant" (1723: 1804) طرق مختلفة، وقد أعاد بعثها "جون رولز" (١٩٢١ - ٢٠٠٢م) "John Rolls". وانتهت جُلّ القراءات لهذه النظرية - من قبل الفلاسفة قداماء ومحدثين ومعاصرين - (٤) إلى قيام عقد بين المحكومين، والحاكمين يتنازل بمقتضاه الأولون عن حقوقهم، أو جزء منها للطرف الثاني، كي يديروا الشؤون العامة، بمقتضى إرادتهم دون أية قيود.

لكن ثمة اختلافات جوهرية بين هؤلاء المفكرين ففي افتراض الدوافع المحركة لإجراء هذا العقد الذي هو بالطبع تصور تمثيلي، أو تخيلي فالتعاقد الاجتماعي عند أبيقور جاء نتيجة للحالة الطبيعية السابقة عليه - التي وجدت بدوافع مبدأ الأنانية، فالإنسان كائن أناني يتحرك وفقا لمصالحه الشخصية، ونتيجة لذلك يحصل تصادم، وتنازع بين الأفراد بسبب أنانيتهم، وتضارب المصالح الشخصية، وللقضاء علي هذا الصراع الذي يمثل الحالة الطبيعية، حرب الكل

ضد الكل، وعليه يجب سن من العديد الضوابط الحاكمة لبلوغ الغاية المرجوة والحد من هذا الصراع في التطبيق وتتمثل تلك الضوابط في القوانين، الذي يجب التقيد في نظر أبيقور بها، والذي نشأت بمقتضاها السلطة، وتكونت الدولة،و التي من شأنها حفظ المصالح العامة، و حماية مصالح الأفراد(٥).

أما دوافع العقد الاجتماعي عند "توماس هوبز" فهي لا تختلف عن ما جاء عند سابقه من حيث الرغبة في القضاء علي الصراع،أو حرب الكل ضد الكل، هو القضاء علي حالة الفوضى السابقة علي العقد الاجتماعي،التي فيها الجميع أعداء،فالإنسان ذئبا لأخيه الإنسان الأمر الذي جعل وجود هذا العقد ضروريا لتنظيم الحياة وحماية الأرواح (٦).

بينما يري "لوك" في أن البشر كانوا يعيشون حالة من السلام والتعاون والرخاء، واحتاجوا إلي سلطة تضبط ما تولد بينهم من المصالح، وتنظيمها، فاختاروا التنازل عن جزء من حريتهم لهذه السلطة وأن طبيعة هذه السلطة " تمثيلية " أي "برلمانية" .

أما "روسو"، فقد طور رؤية "لوك"، حيث أعتبر أن هذا العقد أبرم بين الجماهير نفسها والتي كانت تعيش حالة من السلام دون وجود سلطة، حيث يقتضي هذا العقد قيام هيئة تشريعية تقوم بصيانة القانون، وتشرف علي تنفيذها وتشارك معظم نظريات العقد الاجتماعي في نقطة انطلاقها، وهي فحص حالة الإنسان في غياب أي نظام سياسي، وانطلاقا مما سبق، سوف نوضح طبيعة هذا العقد عند كل من أبيقور و،توماس هوبز، ودوافعه، وبنوده علي النحو التالي:

أولاً :

المعنى الاصطلاحي للعقد الاجتماعي :

إن مصطلح العقد الاجتماعي في الفلسفة الأخلاقية والسياسية هو نظرية، أو نموذج تبلور في عصر التنوير، ويهتم عادة بمدى شرعية سلطة الدولة علي الأفراد، تنادي النظرية بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني، أو صريح أن يتخلوا عن بعض من حريتهم، ويخضعوا لسلطة الحاكم، أو لقرار الأغلبية، مقابل حماية بقية حقوقهم، ومن ثمة، فإن العلاقة بين الحقوق الطبيعية والشرعية هي في العادة مبحث من مباحث نظرية العقد الاجتماعي (٧) وقد أخذ المصطلح اسمه من كتاب "العقد الاجتماعي" عند "روسو" "Roussos" الذي ناقش فيه هذا المفهوم (٨).

ثانياً :

التعاقد الاجتماعي بين أبيقور وتوماس هوبز :

أ-الخوف أساس التعاقد الاجتماعي بين أبيقور وهوبز :

دعي أبيقور في المقام الأول للتخلص من المخاوف غير المبررة فقد أدرك أن عادات التفكير الراسخة بعمق لا يمكن تصحيحها بسهولة. ولذلك قدم نصائح حول الموقف الصحيح تجاه السياسة، فيجب تجنبها قدر الإمكان، أما بخصوص الآلهة فمن المستبعد الاعتقاد بأنهم يهتمون بشئون البشر، و سلوكهم، فهم كائنات تحي في سعادة أزلية لا يعكر صفو سعادتهم شئون البشر، أما عن الموت فلا حياة بعده (٩).

كما أدرك أن الخوف هو الدافع والمحرك الأساسي الاجتماعي والسياسي، فالسعادة لا تتحقق في ظل الصراع، والخوف من الآخر فالخوف المشترك -

سواء من الأقوي - أو الموت هما ما دفعا إلي ولادة المجتمع المدني وقيام الدولة (١٠)، فإن الرغبة إلي العيش في أمان، وترتيب أولويات الحياة جعلت كل فرد يشكك، ويفكر بالبحث عن مجموعة شروط وخيارات لا يكون ضمنها في خطر، فكانت سيطرة الفرد علي الآخرين، ثم خوف الآخرين منه، هي إحدى هذه الخيارات ويكون خيار القوة، أو البقاء للأقوى الذي نادي به السفسطائيين، سوف يؤدي في النهاية إلي الفشل (١١) حيث سبق السفسطائيين كل من أبيقور و هوبز في القول أن الخوف هو الدافع الاجتماعي الرئيسي للعنف، فقد واجه الإنسان الحالة الطبيعية، والتي بمقتضاها كان البقاء للأقوى، فقد أشار "Poles" أحد زعمائهم أن القوانين سريعة الضعفاء، اختراعاتها لتسييس الأقوياء والحد من استبدادهم، وليختلسوا منهم بمقتضاها ثمار قوتهم، ولذلك دعوا الإنسان إذا بلغ من القوة درجة يستطيع معها الخروج علي القوانين من غير أن يناله العقاب، فله الحق في ذلك، فالسفسطائيين يعتبرون بحق أصحاب أول فلسفة نادى بأن القوة هي الحق (١٢) وإن أتفق أبيقور مع السفسطائيين في الفرضية الأولى وهي أن الخوف هو الدافع الأول للتماسك الاجتماعي، وقيام الدولة، غير أن أبيقور اختلف مع السفسطائيين في الفرضية الثانية، ألا وهي أن القوة هي الحق، حيث دعي أبيقور للخروج من حالة البدائية الوحشية (حرب الكل ضد الكل)، وما يترتب عليها من الكثير من المخاوف والأوهام، فدعي للإقبال علي الحياة، والاتصال بالأقوياء ليؤمن شرمهم (١٣)، ثم ترغيبهم في المشاركة في العيش السلمي عبر صورة من صور التعاقد التي يلتزم بها الطرفان، مع جميع أفراد المجتمع (الضعفاء والأقوياء، الفقراء والأغنياء، العوام والنبلاء وأصحاب السلطة) حتى يتسنى لهذا المجتمع المتعاون بمقتضى العقد المُبرم لقيام الدولة،

فيتحقق للجميع تبادل المنافع في أمان وطمأنينة، وبدون هذا التعاقد لن يتم الخروج من هذه الحالة الطبيعية. (١٤) وهذا أيضا ما أشار إليه فيما بعد الفيلسوف الشاعر تلميذ أبيقور، "لوكريتيوس" "Lucretius" (٩٩: ٤٥ ق.م) في كتابه "في الطبيعة الأشياء" الفصل الخامس، فقد أشار خلال هذا الفصل إلي أن من أسباب التعاقد أن البشر كانوا يعيشون بحالة من الرعب والخوف من الحيوان وقد أتفق "لوكريتيوس" مع أستاذه أبيقور في أن ما بعد الحالة الطبيعية هناك مرحلة التعاقد، والنظام السياسي، وتكوين الدولة، حيث قيام قادة الرأي بتعليم أفراد المجتمع أمور السياسة وعلى رأسها إيجاد علاقة جامعة بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاتهم ومنافعهم وأوضاعهم، ثم تدريبهم على كيفية سن الدساتير لإخضاع الكل لسلطة القوانين المتفق عليها، وذلك لأن الجنس البشري قد أنهكه العيش في عنف، وأصابه الوهن من الصراع، وعلي ذلك فقد صار أكثر استعدادا للخضوع عن طيب خاطر للقوانين والدساتير (١٥).

كما نجد توماس هوبز في القرن السابع عشر قد اتفق مع أبيقور في أن الدافع الحقيقي والأساسي للاجتماع وقيام الدولة هو الخوف "Fear" وقد أشار إلي ذلك في كتاب "الليفاثان" "Leviathan" القسم الثاني من الكتاب، الفصل الرابع عشر في "أسباب نشوء الدولة وتعريفها" أن الإنسان في الحالة الطبيعية تحركه دوافع الرغبة والطموح، والتفوق علي الآخرين، فيلجأ للعنف، والقتل لإرضاء رغباته وغرائزه، وإذا قيل له هل هذه فريضة أم واقع يجيب ببساطة، إنها الحالة الطبيعية، وفي هذه الحالة الطبيعية ليست هناك مفاهيم للحق والباطل والعدل والظلم، بل الدافع الغالب هو غريزة حب البقاء (١٦).

ويلجأ جميع الأفراد عند تفاقم هذه الأزمة أن يدرك كل واحد أنه لا يستطيع تحقيق الأمن، والعيش لنفسه مع استمرار الكره ضد الآخرين، ومادام الأمر كذلك يصبح ضروريا للبقاء البحث عن الأمن عن طريق السلام. حيث النقل المتبادل للحقوق، أو التنازل بالاتفاق بين الناس علي التسليم بالسلطة الحاكمة، أو صاحب السيادة، بحيث يؤمن لنفسه الحد الأدنى بل بسبب الخوف المتبادل بينهم.

وهذا الإدراك للضرورة، يؤدي إلي البحث عن توافق أو اتفاقية، أو عقد "Contract"، ليس من قبيل التفويض، بل عن طريق "التنازل" "Waiver" يبحث لا يقاوم البقاء، ويكون عنصر الإلزام في هذا العقد، أن الخروج عليه، يجعله عبثا لا داعي له، ولا فائدة منه (١٧) .

إذن جرى اللجوء إلي العقد عند كل من أبيقور وهوبز من أجل فائدته في حفظ الحياة والمصالح "Interests" .

ب-المصلحة (المنفعة) :

ربط أبيقور ومن بعده توماس هوبز بين المصلحة الفردية، وبين استقرار وسلامة العقد، فقد ربط أبيقور في الفلسفة الأخلاقية بين اللذة، أو المصلحة الفردية "An individual own interest" من جانب وبين تحقيق الأتراكسيا "Ataxia"، أو بلوغ السعادة "Happiness" من جانب آخر وطبق ذلك علي فلسفته السياسية.

فما يحقق صحة التعاقد هو التعاقد النفعي، أو تحقيق المصلحة "Interest" وعليه فإن معيار صحة التعاقد عند أبيقور ما يترتب عليه من مصلحة الفرد هو غياب الألم أو زوال حالة الخوف الناتجة من الصراع، والقتل

في الحالة الطبيعية، ولتحقيق حالة " الأتراكسيا " أو الأمان الداخلي المقترن بتحقيق المصلحة التي تتبدي في العيش في أمان، يتم الالتزام بالتعاقد. وعليه فإن أساس صحة العقد فيما يقدمه من استمرار في تحقيق المنفعة المستمرة للمتعاقدين، وليس في الاتفاق بين الأفراد ما يبرر الالتزام بالعقد. فالقانون عند أبيقور عادل " Law is just " لأنه يضمن تحقيق المصلحة الفردية (١٨) فالتعاقد عند أبيقور لا يقوم بتبرير أخلاقي لما يقدمه، وإنما يتوقف صحته علي مدي ما يحققه لنا من مصلحة فردية، و لعل ذلك ما أتفق فيه " هوبز " "Hobbes" مع أبيقور إلي حد كبير، الذي يقول أن الامتثال للعقد هو ما يوفره لنا باستمرار الحياة الشخصية وليس الاتفاق علي الالتزام الداخلي به. (١٩) وقد أتفق كلاهما على أن الدافع للعقد هو مبدأ الأناية "The principle of selfishness" ولكن مع الفارق، فأن أبيقور في مناداته بالفرد، أو الأناية لم يتطرق إلي "الأناية " المتطرفة، فالإنسان الذي يضمن لأخيه أمانه عند أبيقور هو الإنسان الحقيقي، فالأبيقورية ليست، ولا يمكن أن تكون للفرد المعزول عن مجتمعه، أي أن الأنا المقصودة عند أبيقور هي الأنا التي يكملها الغيرية المحيطة (مثل كيان الأسرة والجماعة) وغير ذلك من أشكال الروابط الاجتماعية اللصيقة فجميعها يعبر عنها أبيقور بأنه الأنا، فأنها تدعوا إلي شرعية وجود الجماعة لضمان الأمن، ومن ثمة تحقيق اللذة، وليس معني ذلك أيضا اتفاق أبيقور مع " أرسطو " "Aristotle" في قوله أن الإنسان حيوان سياسي اجتماعي، أي مخلوق مهينا بالطبيعة للاجتماع، إنما هو علي النقيض من ذلك. فالحالة الطبيعية الأصلية للإنسان هي حالة التنافس والعدوان.

ولذلك نجده صرح في فلسفته الأخلاقية بأن الانفعالات والرغبات ليست آثمة في حد ذاتها أو خيرة في ذاتها، لأن الإنسان أكثر نزوعاً إلي الروح الفردية (٢٠).

وعليه فقد اتفق هوبز مع أبيقور في التخلي عن المثل العليا، وربط المشاعر والأحاسيس بالسلوك، فقد صور المشاعر على إنها محددات طبيعية مناسبة للسلوك، وجعلها مقياس للمصلحة الذاتية (الفردية). التي يجب علي الإنسان بدلا من تجنبها تبنيها بحق، فربط المشاعر والسعادة بعلاقة حركية، وجعل السعادة مرتبطة بانتقال مستمرا للرغبة من موضوع لآخر، وفي هذه العلاقة الحركية يكون بلوغ الموضوع الثاني، بلوغا مستمرا، ولذلك فإن رغبة الإنسان ليس في ان يستمتع برغباته مرة واحدة، بل في أن يضمن استمرار الطريق نحو رغباته المستقبلية، ولذلك فأفعال الشر الإرادية، وميولهم لا تتجه فقط نحو امتلاك الحياة السعيدة، بل كذلك إلي ضمان استمراريتها (٢١). إذن فقد استخدم "هوبز" العقل كأداة للرغبة، أو "الاشتهاء"، لا يحكمه ألا الخوف من القوة والحياة البدائية، فالحياة قبل العقد كانت بلا قانون عنيفة مخيفة، قذرة وكريهة، وحشة فقيرة ينقصها الرغبة، ورغبة السلطان والقوة فوق كل شيء.

وقد أشار هوبز إلي سيكولوجية الأنانية "Psychological Egoism" التي تفسر الطبيعة البشرية في كتابه "الليفانان" وكتاب "الإنسان والمواطن"، كما بين أن المقصود بسيكولوجية الأنانية هو القول بأن الناس لا يرغبون في ما فيه مصلحة الآخرين لأنهم يؤمنون بنظرة واحدة في المقام الأول هي مصلحتهم، وهو الذي يكون فيه الفعل سليما من الناحية الأخلاقية، ويقول أن الناس تقودهم عواطفهم إلي فعل ما لا يتعارض مع أفضل مصلحة لهم. إن سيكولوجية الأنانية

في صورتها الإيجابية تذهب إلي أن أفعال جميع الناس باستمرار تصدر بدافع من المصلحة الخاصة (٢٣) . إذن فصحة العقد عند هوبز اتفاقا مع رأي أبيقور هو في استقرار التعاقد من أجل تحقيق المصلحة للأفراد.

ويجب التنبيه علي أن المصلحة الفردية عند أبيقور لا تعني الفرد بذاته، وإنما يمكن أن تعني المصلحة الخاصة للجماعة، وهذا ما ذكره في كتاب الرسائل (٢٤) وهذا ما خالف فيه كل من لوك " Locke"، وروسو "Rousseau" فكرة العقد عند لوك وروسو هي استمرار العدالة الإجرائية لتشكيل التزام مستمر للأفراد للعقد، وتبريره لهم (٢٥).

ويبدو أن أبيقور ومن بعده هوبز قد ربطا بين المشاعر والسلوك والرغبة والفعل الأخلاقي، ووضعوا نصب أعينهما المتعة الجنسية ويبدو ذلك في تخليهما عن الأنانية المفرطة وكذا البُعد الأخلاقي الذي يبقى على الرغبة واللذة والسعادة في الجنس مع إرضاء المجتمع في الزواج باعتباره عادة أو شرعة اجتماعية. والدليل على ذلك تلك الشذرة التي ردها أبيقور، و"أرستوبوس القورينائي" (٤٣٥-٣٥٥ ق.م) (أن جمال المرأة مجرد خطاب توصية لتحقيق اللذة الجنسية) (إنني أملكُ معشوقتي «لايس» وليستُ هي التي تَمْلِكُنِي). ويبدو أن الثقافة السائدة آنذاك هي التي دفع القائلين باللذة إلي هذا التصور أي إلى ربط المشاعر والأحاسيس بالمنفعة المادية المباشرة، الأمر الذي يجعل من "فرويد" (١٨٥٦-١٩٣٩م) واحد من أهم مطوري نظرية اللذة، وربطها بالمشاعر والميول والنفع الفردي. _____

ج-الود-الصدقة أساس التعاقد:

ربط أبيقور، وهوبز صحة العقد بعقد صداقة وود بين أفراد المجتمع كأساس من أسس العقد الاجتماعي في مرحلة ما بعد الحالة الطبيعية فقد ربط أبيقور

فضيلة الصداقة بالسياسية، أو بالدولة قائلاً: "من يريد أن يعيش سعيداً، حياة هادئة مطمئنة ساكنة دون أن يخش شيئاً من الآخرين ينبغي أن يصنع لنفسه أصدقاء، أما ذلك الذي لا يستطيع أن يجعلهم أصدقاء فإن عليه بقدر الإمكان أن يتجنب أن يجعلهم أعداء، وإذا لمن يستطع فإن عليه بقدر الإمكان أن يتجنب أي اختلاطهم، وأن يجعلهم بعيدين عنه بقدر ما يكون ذلك في مصلحته" (٢٦). إذن أبيقور يدعم مبدأ الصداقة من أجل تحقيق المصلحة أيضاً، وذلك في ظل الحالة الطبيعية حالة الصراع والحرب، فإن الصداقة المثالية "Friend ship" هي الحقيقة الوحيدة التي تجمع فيما بينهم الحكماء، إن البحث عن السعادة يتم جماعياً، وذلك يتم من خلال دراسة الحقائق التي ينتج عنها الخلاص للنفس، مثلما يشبع الغذاء حاجات الجسد.

يجب الاهتمام أولاً مع من نأكل، ونشرب أكثر من معرفتنا ماذا نأكل ونشرب، لأن الحياة بدون أصدقاء تصبح تحدي أشبه بافتراس الأسد والذئب الذي يشبه "تتين" هوبز (٢٧) يجب أن الصديق يحب صديقه، كما يحب نفسه ولكن بدافع الأناية فمن المرغوب فيه والنافع له أن يعيش حياة هانئة مطمئنة وهي لا تتحقق في حالة الصراع وفي مجتمع يسوده الكره والقلق (٢٨).

كما يقول أبيقور "إن كنا في البداية نقصدها -الصداقة- للبحث عن اللذة، فإنها في النهاية تكون لذاتها ولكن أصلها يكون في تحقيق الفائدة (٢٩).

وقد أشار أيضاً إلي أهميتها كلا من "لوكرتيوس" "Lucretius" (٩٩-٥٥ ق.م) و"شيشيرون" "Cicero" (١٠٦-٦٣ ق.م) الذي أشار في كتابه "نهايات أخلاقية" اختلاف في الرأي بشأن الصداقة بين الأبيقوريين الجدد- أو المحدثين - نظراً لأن البشر كانوا في الأصل غير اجتماعيين، ولم يتعلموا إلا فيما بعد

تشكيل تحالفات وتعاقبات، وهذا ما يعني في نظر "شيشرون" أن أبيقور ربما كان يقصد أن يقول أن هذه القدرة علي الصداقة نشأت عند الحاجة، وليكن بمجرد اكتساب القدرة علي هذه المشاعر أصبح الشعور بها يقدر في حد ذاتها، بقدر حاجتنا لها (٣٠).

أما توماس هوبز فلم يقل بمصطلح الصداقة "Friend ship" كأساس للعقد الاجتماعي، وإنما أشار إلي نوع من الود، أو الحب المزيف، فالناس في الحالة الطبيعية بدافع الشهوة والتنافس علي الثروات، والقوة يغلب عليها النزاع والعداوة والحرب، وإن الرغبة في الراحة والمتعة والمعرفة، وفنون السلام يدفع الناس لأداء الأفعال الممدوحة، وأن رغبة الفرد في أن يتلقي عطاءً أو جميلاً من شخص يعتبره نداءً له أكثر مما يؤمل برده، يخلق عنده استعداداً للحب المزيف أو الود المصطنع الذي هو في الحقيقة حقد دفين (٣١) إذن الود المصطنع، أو الصداقة المقنعة في العقد عند هوبز هي التي تقتضي عقد علاقة الود التي يلتزم بها المتعاقدين للسلطة، ويكون التخلي عن الحق الطبيعي للفرد بأن يحرم المرء نفسه من حرية عرقلة الآخر من أجل الاستفادة من حقه في الشيء نفسه، وبذلك فإن المرء عند ما يتخلي عن حقه الذي هو حق الآخر أيضاً، أو يفوضه للسلطة يكون قد تنحي جانبا للآخر ليضمن أن الآخر لن يعرقله أيضاً (٣٢) ولكن علي الرغم من ذلك فلا شيء في نظرية هوبز السياسية يمنع ألا نكون أصدقاء، بل وأن يقدموا لهم قدرا من التضحيات.

ثالثا :

شرعية العقد الاجتماعي بين كل من أبيقور وتوماس هوبز :

إن الفرضية الأساسية التي تتنادي بها نظرية العقد الاجتماعي هو أن القانون، والنظام السياسي ليسا طبيعيين، بل هما من اختراع البشر، لعمل العقد والنظام السياسي الذي ينشأ عنها كوسيلة للوصول إلى غايته، وهي منفعة الأفراد الذين يشملهم العقد الاجتماعي، ويكون العقد شرعيا فقط ماداموا يؤدون ما اتفقوا عليه (٣٣) .

إن فقد رأي كلا من أبيقور، ومن بعده هوبز أن العقد لا يستند إلى أي سبب أو مصدر خارجي أو سلطة مطلقة، حيث أنه نتيجة للاتفاق العقلاني، أو غياب الاعتراض للأفراد داخل الدولة، فأبيقور يرى أن التعاقد يأخذ صفة الشرعية إذا ما تم الاتفاق بين الأفراد داخل الدولة، وليس إلى أي سلطة إلهية التي لا تعكر صفو سعادتها في التدخل في مصير البشر.

وهذا عينه ما ذهب إليه توماس هوبز الذي بدد الاعتقاد السائد بأن الحكام مفوضون بسلطة دينية من الكنيسة مسببا في ذلك صدمة الكثير من العامة الذين لم يتصوروا لقرون مجرد التشكيك في مصدر السلطة - القوة - الإلهية للحكام (٣٤) .

ولذلك صاغ هوبز مصدر شرعية العقد للسلطة الداخلية، أو ما يسمى "السيادة" عن طريق المؤسسة. أي تعهد الأفراد بعضهم لبعض بطاعة سلطة واحدة ومشاركة فيما بينهم مقابل الحماية التي ستؤمنها هذه المؤسسة تحت مصطلح "السيادة بالحياة".

إن عنصر الإلزام في هذا العقد هو مبدأ الشرعية حيث أن الخروج علي عنصر الإلزام يجعله عبثا لا داعي له، ولا فائدة منه (٣٥) .

رابعا :

دوافع وأهداف العقد بين أبيقور وهوبز :

أ-تحقيق العدالة النفعية داخل الدولة :

يفترض أبيقور أن من أهم دوافع التعاقد الاجتماعي هو تحقيق العدالة الاجتماعية داخل الدولة، وهو ما يندرج تحت الدافع السيكولوجي للحق فليس هناك عدل في ذاته، كما عرفه أفلاطون "Plato" في محاوره الجمهورية (٣٦) ، وأرسطو (٣٧)، فأبيقور يعرف الحق قائلا: " إن الحق الطبيعي تعاقد نفعي الغاية منه ألا يسيء الناس بعضهم لبعض " (٣٨).

إذن الغرض من وجود المجتمع المدني عند أبيقور لا يتحقق إلا إذ حدث ذلك التعاقد النفعي بين أفرادهم، وذلك شرط أساسيا لتحقيق العدالة للجميع، وإن كان أبيقور يري أن العدالة داخل الدولة مرتبطة أيضا بنظرية اللذة، لأنها تسهم في تأمين طمأنينة النفس، فالحياة العادلة في نظره هي تلك التي تحتوي علي أقل عددا من الاضطرابات والحياة الظالمة هي تلك التي تحتوي علي خرق لهذا التعاقد، إن الأشرار الذين يخطئون في حق الدولة هم الذين يخشون من أن تكتشف جريمتهم، حيث أنهم لو توفرت لهم الظروف للفرار من العقاب، لما وجدوا مبرراً مقنعاً لاحترام العدالة، فالعدالة في نظر أبيقور هي رمز للمنفعة، وذلك لمنع الإنسان من إيذاء الآخرين، أو لمنع غيره من إيذائه (٣٩) .

يبدو الأمر كما لو كانت نظرية العدالة عند أبيقور مجرد مسألة برجماتية، وأنانية، إن ثمة خيطا رفيعا عند أبيقور بين مصلحة الفرد، ومصلحة

الجماعة، كما سبق، وأن أشرنا لذلك فقد ربط أبيقور بين تحقيق حالة "الأتراكسيا" "Ataxia" الطمأنينة الداخلية وبين تحقيق العدالة القائمة علي المصلحة الفردية، ثم ربط بين الأحاسيس النفسية وتحقيق الفضائل.

حيث أن دفاع أبيقور عن تحقيق العدالة مرتبط في المقام الأول مع ربطه بين الأحاسيس السيكلوجي والفوائد النفسية التي تترتب علي تحقيق العدالة. فما يجعلنا علي وفاء بالالتزام الشروط التعاقدية للتعاقد هو ما تحققه فكرة العدالة، بغض النظر عن دوافعنا تجاه العقد (٤٠).

فمعظم المنظرين للعقد الاجتماعي أمثال "جوك لوك" و"روسو" قد ناقشوا فكرة العدالة دون الربط بين الأمور السياسية، والاجتماعية، وبين المشاعر النفسية التي تدفع الأنا إليها. وقد ناقش أبو حيان التوحيدي (٩٢٢ - ١٠٢٣م) في حديثه عن مردود العدالة وأثرها على الفرد والمجتمع بنظرة واقعية سابقة على المنظرين المحدثين، وقد ربط بذلك بين البعد السياسي النفعي والبعد الاجتماعي الذي يعمل على استقرار الحكم والمجتمع، والبعد الروحي والأخلاقي ومردوده على النفس بمقتضى أن العدالة أقرب إلى الهدوء والشعور بالسعادة منها إلى الظلم والصراع والاستبداد، أو الهدوء الداخلي الذي تجلبه فكرة العدالة داخل النفس، أما أبيقور فقد ركز علي الحالة الداخلية التي يشعر بها المرء كشعوره بالاستياء، أو الانزعاج من الالتزام بالتعاقد، وعلي الرغم من ذلك يجب أن يحافظ على عدم الخروج عليه فقد دعي أبيقور علي تحقيق "حالة الطمأنينة أو "الأتراكسيا" التي تتحقق إذا ما تمتع المواطن في الدولة بالعدالة ومدى النفع الذي يحظى به من تحقيق المصالح المجتمعية، ومنع النزاعات التي تنشأ بين الأفراد (٤١).

أما عن توماس هوبز فقد اتفق أيضا مع أبيقور في ربط دوافع العقد في الدولة بتحقيق العدالة ويفرض نظرية العدالة التي ذهب إليها فلاسفة الأخلاق عند اليونان أمثال أفلاطون وأرسطو فقد ربط هوبز العدالة بالمنفعة والرغبة (٤٢) .

فليس هناك عدل في ذاته، أو حق في ذاته، وإنما هناك طابع سيكولوجي حسي للحق. إن نظرية هوبز فيما هو عادل، وما هو غير عادل مرتبطة بمعاهدة سابقة علي "العقد الاجتماعي" وهي سلطة مخولة للسلطة الحاكمة المطلقة. فما هو عادل هو فقط ما وضعه الحاكم المطلق في القانون، وعليه فإن الخطيئة، والخطأ، والجريمة غير موجودين بذاتهم، وهم لا يؤديون إلي المعاقبة إلا إذا كانت الأفعال التي يرتبطوا بها مخالفة للأحكام القانونية التي وضعتها السلطة المطلقة (٤٣)

ب- معيار الحق بين أبيقور وتوماس هوبز :

ربط كل من أبيقور ومن بعده توماس هوبز بين تحقيق العدل داخل الدولة، وما يترتب عليه من فضيلة الحق، أو تحديد المعيار الذي يقوم عليه العدل أو الظلم داخل الدولة.

حيث أن معيار الحق عند أبيقور متسقا مع نظريته المعرفية الحسية، فالإدراك الحسي هو معيار الحق من الوجهة النظرية، بينما معيار الحق من الناحية العملية هو الإحساس باللذة، أو بالألم، إن الإدراك الحسي هو الواضح دائما، وهو دائما علي حق ولا يمكن أن نشك فيه.

وقد ذهب أبيقور إلي ما ذهب إليه السفسطائيين من أن العدل هو تحقق النفع، وأن معيار الحكم علي العدل، أو الحق نسبي أيضا، ومن ثمة فالقوانين نسبية تتغير بتغير الزمان والمكان وإذا ما قابلنا بين حديث " كاليكلاس " -في محاوره

"جورجياس" لأفلاطون (٤٤)- عن مفهوم الحق الطبيعي، وحديث أبيقور عنه، فسوف نجد الأخير قد دعا في الرسائل ٢٦، ٢٧، ٣٨ إلى أن الحق الطبيعي يقوم علي نوع من الميثاق، الاتفاق الذي يحدده القانون بينما يؤكد "كاليكلاس" أن الحق الطبيعي قائم علي النفي للقوانين التي اعتاد عليها البشر. أي أن العدل مُسلم عقلي بديهي غير خاضع لما يغير طبيعته بين البشر فلا يجوز الاتفاق أو وضع قانون يُخرج مفهوم العدل عن مقصده أو يؤدي تطبيقه إلى نقيضه.

فالأطراف المتعاقدة في نظر " كاليكلاس " Calliklass متفاوتة بطبعها ولا يرمي الميثاق - القانون الوضعي - إلي خلق اتفاق وضعي مصطنع بين الأقوياء والضعفاء (٤٥).

وهذا ما دفع الأستاذ "أرم استرنج" "Armstrong" إلي بيان الأساس السيكولوجي للحق عند أبيقور حيث يوضح "أ استرنج" أن هناك معنيان للعدالة لدى أبيقور أحدهما شخصي سيكولوجي، والأخر خارجي خاص بالمؤسسة داخل الدولة، والمعنى الشخصي للعدالة الأبيقورية في نظر "استرنج" نابع من الامتثال لمؤسسات العدالة داخل الدولة.

كما يبدو واضحا أن أبيقور لم يكن همه البحث في طبيعة الحق، وإنما كان شغله الشاغل هو كيفية تحقيقه، وخلاصة ذلك في رأي "أرم استرنج" أن أبيقور يميز بين قناعة المشاعر وما يجب الأخذ به في أمور الدولة لتحقيق المنفعة في معنى ودلالة العدالة. (٤٦)

وهذا إن دل فإنما يدل على أن أبيقور لم يكن خشية العقاب من وقوع الظلم على أفراد الدولة، ومن ثم يرى أن الارتكاز للعقد الاجتماعي في معنى العدالة ينتفي معه الشعور بالظلم من قبل الأفراد من جهة مع الإبقاء على الشعور

بالأسى والندم لدى الأفراد الذين خالفوا تلك العدالة بأفعالهم في الخفاء ضد منفعة الدولة، وذلك هو الفوز بتحقق الطمأنينة داخل المجتمع (٤٧).

وعليه فإن مفهوم الحق يتأصل أولاً في الإحساس قبل أن يتحول إلي توقع بالمفهوم الأبيقوري للكلمة، ويترتب علي هذا المفهوم الحسي توقع الضرر اللاحق بنا، وأيضاً توقع الضرر الذي نلحقه بالآخرين. وتكون هذه الخبرات الحسية غير كافية لكي نضع في ذاكرتنا بصورة آلية للتوقع المستخلص منها، وما يترتب علي ذلك هو الغاية النهائية من تحقيق الحق داخل الدولة هو العيش في "طمأنينة" وأمان داخل الدولة (٤٨).

أما موقف هوبز من هذه القضية فيتلخص فيعدم ربطه تماماً بين مفهوم الحق والأساس السيكولوجي للحق، إذ يقول أنه ليس للإرادة الحرة أي مكان في علم النفس، وإن الشهوة والخوف والأمل وغيرهم من الانفعالات لا تسمي اختياراً، لأنها لا تتبع من الإرادة، لأن كل فعل من أفعال إرادة الإنسان ينتج عن سبب آخر، وهكذا هي سلسلة متصلة حلقتها الأولى في يد الله، أول كل الأسباب، وكلها تتبع من الضرورة (٤٩).

ومن الملاحظ أيضاً أن هوبز ربط بين المشكلة السياسية والمشكلة الحسية والأخلاقية، حيث يرجع معيار الحق السياسة إلي مفهوم الرغبة المادية كما نجد هوبز يميز بين الحق الطبيعي، وبين القانون الطبيعي فهوبز يعرف الحق إنه "هو الحرية الممنوحة لكل إنسان لاستخدام قواه الخاصة للمحافظة علي طبيعته الخاصة" (٥٠).

ومن ثمة فالأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي عند هوبز هو أن كل إنسان لديه القدرة والجهد لحياته، وهناك أربعة حقوق أساسية هي تلك التي يطلق

عليها هوبز حقوق الطبيعة وهي حق البقاء وحق الوسيلة وحق اختيار نوع الوسيلة وحق الملكية (٥١).

أما قوانين الطبيعة هي فكرة، أو قاعدة عامة يكتشفها العقل ليمنع بها المرء أي ضرر لحياته، والوسيلة المحافظة علي الحياة.

وخلاصة الأمر عند هوبز أن الحق يعتمد علي حرية المرء في أن يفعل الفعل أو أن يمتنع عن فعله أما القانون فهو يربط الإلزام بالفعل. ومن ثمة فالحق والقانون عند هوبز يختلفان اختلافاً كبيراً، مثلما يختلف الإلزام عن الحرية، من حيث أنهما يتناقضان في الموضوع الواحد (٥٢).

في حين يعطي جون لوك حيزاً كبيراً للأثر السيكولوجي في مدى قناعة الفرد بمفهوم الحق والعدالة.

خامسا :

"بنود "العقد بين أبيقور وتوماس هوبز :

أ-طاعة القوانين "فلسفة القانون" :

يري أبيقور أن الدولة بقوانينها قد نشأت بادي الأمر بالتعاقد بين أفراد المجتمع، ولذا يجب علينا أن نحترم القانون، وأن نطيعه ما وسعنا الطاعة والاحترام.

فمن المرغوب فيه أن تعيش في مجتمع يحكمه القانون، وأن نحترم فيه الحقوق أكثر من أن ترغب في العيش في مجتمع " حرب الكل فيه ضد الكل " .

أو الحالة الطبيعية كما يسميه أبيقور، فلن تكون هذه الحالة الأخيرة مفضلة علي الإطلاق لطمأنينة النفس (٥٣) وتتحول العدالة عند أبيقور إلي احترام

القانون والشرائع في العقد، ولذلك يعود أبيقور إلي السفطائيين الذين كانوا يظهرون نسبية الشرائع، فأبيقور يؤمن أن هناك قاعدة شاملة وهي احترام

القانون، أما مقصد القوانين فإنها تظهر في تطبيقاتها، فما هو شامل وثابت هو احترام القانون وطاعته، أما ما هو نسبي أو متبدل فهو يتبدل مع الشعب والتقاليد وأبيقور يربط بين احترام القانون والفائدة والنفع الناتج عن طاعته، وقد وافق ذلك هوى في نفس هوبز (٥٤) رغم اختلافهما في المنطلقات، فإذا كان أبيقور يؤمن بحرية الفرد ويجعله اختيار طاعة القوانين تلبية لرغبته في المصلحة، أما هوبز فيؤمن بمبدأ الجبرية المطلقة فليس للإرادة الحرة أي مكان في فلسفة توماس هوبز، فكل أفعال البشر هي ناتجة عن سلسلة متصلة من الجبرية. وليست السياسة بمعزل عن ذلك كما سبق وأن أشرنا لذلك، فاحترام الأفراد، أو المحكومين لسلطة القانون فيه إلزام لا رجعة فيه، وبمقتضى هذا التعاقد فإنني كمواطن - تنازلت، وكذا تنازل الآخرون عن الحرية من أجل المنفعة الخاصة، والعامة أيضاً، ونحن لم نتنازل للحاكم، وإنما تنازلنا لأنفسنا، ومن ثمة لا حق لنا عند الحاكم، بل الانصياع للقانون وحده، ذلك العقد وتلك القوانين هي التي تصور الحاكم في هيئة التتبع الذي يشبهه هوبز بالوحش الأسطوري في العهد القديم " الليفاثان " الذي يملك سلطة مطلقة. دليل علي قوته وسلطة شاملة، وعدم خضوعه لأي اعتبار خارج ذاته. ولذلك أقتراح هوبز أن يجعل من الدولة نظاماً ضخماً عليه أن يستوعب كل النشاط الإنساني ويوجهه (٥٥)

ب- ردع - عقوبة الخارجين عن طاعة القانون بين أبيقور وهوبز:

أوصى أبيقور بعدم الخروج عن سلطة القانون، حيث رأي الناس أخيراً حكمة العيش في ظل حكم القانون، في طور التعاقد الاجتماعي، ولكن مع القانون جاء الخوف من العقاب في الخروج عليه، لأن ذلك سوف يؤثر مباشرة علي إحساس

السعادة، وينتقص منها، فالعدل ليس خيراً في ذاته وليس شراً في ذاته، ولذلك فالخارجون عن القانون يشعرون بالخوف، والذي يتسبب في شعورهم بالألم، أما أوساط الناس فلا مفر من ردعهم بقوة القانون لعجز نفوسهم عن تقويم نفسها بنفسها. وفي ذلك يقول أبيقور في الرسالة ٣٥ من الرسائل "من المحال أن يكون الإنسان الذي ينتهك سر أي بند من بنود الاتفاق الاجتماعي علي ثقة من أنه سوف يظل دون أن يفتضح أمره حتى لو ظل مختبئاً عن الأنظار - عشرة آلاف مرة، ذلك أنه سوف يظل حتى نهاية حياته غير واثق من أن أحد لن يكتشف أمره " (٥٦).

والسؤال الذي يفرض نفسه كيف يمكن ردع الخارجين عن سلطة القانون والتعاقد عند أبيقور هل لجأ لمبدأ القوة كما ذهب إلي ذلك السفسطائيين للمحافظة علي العدالة التوافقية إلى أفرزها تعاقد مبرم علي المصلحة الخاصة أم تركها للأحاسيس والعقاب السيكولوجي؟

يجيب أبيقور في رسالتي (٣٥، ٣٤) عندما يعرف مفهوم الظلم بأنه ليس شراً في ذاته. وإنما الشر يعتبر عنده شراً بالنظر في النتائج المترتبة عنه، وعليه يُصبح الخوف من العقاب أكبر رادع للذين يفضلون مصلحتهم الشخصية علي المصلحة العامة أي خرجوا عن القانون، فهذا العقاب لا جدوى له إن لم يكن مصحوباً بالشعور المتواصل بعدم الاطمئنان، والعقاب الحقيقي عند أبيقور أذن ليس هو العقاب المادي الفعلي، لأن هذا العقاب يمكن أن يتأخر، كما يمكن أن لا يحصل البتة، ولا هو عقاب الضمير المتمثل من الشعور بالذنب، بل هو العقاب المسيطر على الإنسان المذنب ليجعله يعيش حالة دائمة من القلق،

والارتباك الناتج عن الخوف من اقتضاح أمره، وبهذه الطريقة يكون ناله عقاباً خارجياً تغلب علي نفسه بصفه مستمرة أفقده العيش في أمان وطمأنينة. ولعل هذا العقاب الداخلي أسوأ وأشد من العقاب الخارجي الذي ينتهي بانقضاء وقت معين وينتهي، وإنما العقاب النفسي يظل مسيطر علي نفسه دائماً يؤرقه، ويحرمه العيش في طمأنينة (٥٨) إذن الجزاء والعقاب يقوم عند أبيقور علي فكرة التهديد والتخويف، فلا مفر من العقوبة في نظره مهما تأخرت فالشيء الذي يردع حقا من يقدم علي اقتراف جريمته ليس قوه العقاب، بقدر ما هو حتمية العقاب، واستحالة تجنبه مهما طال الزمان.

ويضيف كل من " بلوتارك " (نحو ٤٥ - نحو ١٢٥ م) و " لوكرتيوس " (حوالي ٩٩-٥٥ ق م) على ما جاء عند أبيقور حول العقاب النفسي الذي يلزم الخارجيين عن القانون، الخوف من المجهول والأساطير والخرافات المتعلقة بانتقام الآلهة بعد الموت (٥٩) غير أن أبيقور قد رفض من قبل هذا الحل السهل للعقاب قطعاً، وذلك لأنه مع إصراره علي تدعيم النظام الاجتماعي متمثل في عدم خرق التعاقد الاجتماعي ألا أنه يرفض استخدام طرق مضادة للحقيقة، فالعقوبة الحقيقية في نظره تأتي في انعدام الشعور بالأمان والطمأنينة والخوف المستمر من اقتضاح الأمر، وبالتالي انعدام السعادة والإحساس بالألم.

أما هوبز فقد ذهب إلى أنه من ضروري أن يطيع الفرد السلطة السياسية لا يخسر أكثر مما يربح، فإذا كان موضوع الرغبة عند كل إنسان هو ما يعده خيراً بالنسبة له، فإن من مصلحته الشخصية أن يحرص علي منع مساوئ الفوضى، ومآسي الاضطرابات التي سوف تترتب علي عدم طاعته للقانون المدني، والنتيجة المنطقية هي إن من مصلحتي الشخصية أن أقف باستمرار مع القانون،

وأن يأتي سلوكي مطابقاً له، وعندما أقول إن مصلحتي تقتضي ذلك فهو يترادف أن من واجبي، والواجب هنا يعني المصلحة (٦٠).

إن من يخرج عن سلطة القانون، يؤدي إلى عودة حالة الحرب -حرب الكل ضد الكل- وهي حالة بالغة الضرر، وتعود بأوخم العواقب دون أن يعوضنا شيء قط.

ومن أقواله في ذلك "أنني أتعهد أنني ملزم أن أكون مواطناً صالحاً وأي مخالفة، أو مراوغة في الوفاء بالتعاقد، فهو الشر في ذاته ويترتب عليه عقاب"، وهذا جوهر فلسفة الأخلاق عند هوبز (٦١).

ويضيف أن استقرار الدولة ليس شرطاً للخوف من العقاب، بل يجب أن يرجع ذلك الإحساس إلى تعلم الأفراد الامتثال، والطاعة للقانون حتى يستقر الاعتقاد بأنهم مواطنون ملتزمون بالقانون من أجل الصالح العام (٦٢).

ح- العقد الاجتماعي من المحلية إلى العالمية:

يرى أبيقور أن المجتمعات المتحضرة القائمة على القانون والحق هي التي تفترض أن يسبقها اتفاق وتعاقد طبيعياً يسمحان بالشعور بالفائدة والمصلحة المشتركة، فالأولون في الحالة الطبيعية لم يحتاجوا إلى لغة مفصلة لكي يتعاقدوا، لكي يتفقوا، بل يكفيهم أن يتخاطبوا بالأشارات، وإرسال أصوات لكي يحصل التفاهم والتعاقد، ويعني ذلك أن الجبل والأعراف هي التي تشكل ذلك العقد الذي يتناقله الأفراد في أحاديثهم ومعاملاتهم. ويتفق "لوكرتيوس" مع أستاذه أبيقور في ذلك، أما هوبز فذهب إلى أن العقد كان لاحقاً على المجتمعات المتمدنة ويرجع ذلك إلى عنصر الإرادة، والاتفاق الذي حدث بين أفراد المجتمع أما الاعتقاد بأن المجتمعات البدائية قد أبرمت عقداً فهذا لا يكون لغاية قاعدة الإرادة وغلبة

العرف والعادة وهي الأمور التي تختلف من عصر إلى عصر ومن مجتمع إلى آخر (٦٣).

أما عن نقطة الاتفاق عند أبيقور وتوماس هوبز أن هذا الوفاق لم يكن يعم في كل مكان، وهذا ما ذكره أبيقور صراحة قائلاً: "لا معني للعدل والظلم بالنسبة إلي الكائنات التي لم تتعاقد علي عدم الإساءة إلي بعضها البعض (٦٤).

أذن التعاقد الاجتماعي عند أبيقور قاصر علي الدولة أو المجتمع الذي تم التعاقد بين أطرافه، وعليه فإن العقد غير ملزم للشعوب، أو البلدان الأخرى، ولهذا نلمح من الرسالة "٣٢" أن هذا التعاقد قاصر علي الأطراف المتعاقدة، وهذا تمييز واضح من أبيقور بين حق المواطن داخل المجتمع، وبين حق الجار، أو الدول المجاورة - أو ما يعرف الآن باسم الميثاق الدولي - (٦٥).

و لعل هذه الحكمة الأبيقورية تذكرنا برسالة " أسبنوزا " (1632-) "Spinoza" و لعل رسالة " السياسية " عندما ربط أسبنوزا بين صلاحية الميثاق الدولي بالفائدة التي تجنيها الأطراف المتعاقدة في هذا الميثاق، ويعادل قوي هذه الأطراف، وتوازن خوفها من بعضها البعض، ولقد أعطانا أبيقور قبل أسبنوزا فكرة دقيقة للغاية عن الظروف التي تحدد في نفس الوقت بطلان هذا التعاقد (٦٦).

ويري توماس هوبز إن الأفراد داخل الدولة يخضعون للعقد دون الخروج علي سلطته، وعلي الخارجين أن يطردوا من المجتمع، أو ينزل عليهم العقاب إذا ما خالفوا عقد المجتمع الذي يعيشون فيه، جزاءً لخرق المذنب وخروجه عن القانون بحكم أنه معتدياً علي وضع قائم. وخلصه الأمر أن أبيقور، وهوبز يتفقان علي تجريم من يخالف قانون الدولة من قبل المواطنين وكذا من قبل الأعراب

المُقيمين على أرضه أو الداخلين في مظلة قانون أكبر أو أتفاقٍ أعم بين الدول قد أبرم بموافقة ضمنية من قِبَل المجتمع الدولي العام، ويضيف هوبز أنه يجوز للحاكم الممثل لسلطة الدولة أن يأمر بالعفو عن المخالفين الأغرأب بعد نيل الضمانات المستحقة ألا يعودوا للخروج علي القانون حتى لا تدخل الدولة في حالة حرب أو تسود المجتمع روح الفوضى والعصيان.

د- التعاقد مع الحيوانات :

سمح أبيقور ومن بعده لوكرتيوس بإمكانية التعاقد بين البشر والحيوانات داخل الدولة.

أما توماس هوبز يقول في الفصل الثاني من "الليفان" أنه من المستحيل إبرام العهود مع الحيوانات الوحشية لأنها لا تفهم كلامنا، وبالتالي لا تفهم ولا تقبل أي نقل للحق، كما لا يمكنها أن تنقل حق لسواها ودون قبول متبادل بينها وبين البشر لا وجود لميثاق.

وأخيراً لا يفوتنا الإشارة إلى بعض الشذرات التي تتحدث عن ما نطلق عليه في عالمنا المعاصر قانون البيئة وحقوق الحيوان. يبدو أن أبيقور ومن بعده لوكرتيوس قد ذهبا إلى أن هناك عقد مُبرم غير مكتوب بين الإنسان والحيوان مفاده عدم الإضرار من قبل الأقوى على الكائن الأضعف وذلك لمصلحة البيئة وسعادة الإنسان وتجنب الألم التي يشعر به الفرد إذا ما أساء للحيوان بغير سبب على أن هذا العقد تقودنا إليه المشاعر والأخلاق والمصلحة، في حين يرفض هوبز تلك المشاعر والأحاسيس ويبقي على مصلحة الإنسان دون شروط مسبقة، وذلك لأن الحيوان لم يعبر عن موافقته على ما يريده الطرف الأخر المتمثل في مصلحة الإنسان وإرادته.

أهم النتائج:

- ١- اتفق كل من أبيقور وتوماس هوبز علي إن أساس الاجتماع هو التعاقد النفعي بين الأفراد، وتعتمد صحة العقد على تحقيق المصلحة.
- ٢- الإنسان عند كل من أبيقور وهوبز ليس حيوان اجتماعي مفطور علي حب الاجتماع، بل الخوف هو أساس التعاقد الاجتماعي عند كلاهما.
- ٣- القوة عند هوبز ومن قبله السفسطائيين هي القانون السائد الحالة الطبيعية، الأمر الذي رفضه أبيقور.
- ٤- ربط كل من أبيقور و، هوبز بين استقرار وسلامة العقد والمصلحة الفردية من جهة، واللذة، والمصلحة وتحقيق حالة "الأتراكسيا"، وبلوغ السعادة من جهة أخرى، وطبق كلاهما ذلك علي فلسفتها السياسية فما يحقق أصدقاء، فإن لم يستطيع فعله علي الأقل ألا يجعلهم أعداء.
- ٥- ربط كل من أبيقور وهوبز صحة العقد، بعقد علاقات صادقة، وود بين أفراد المجتمع، وعليه فقد ربط فضيلة الصداقة بالسياسية فمن يريد أن يعيش سعيدا مطمئنا دون أن يخش شيئا من الآخرين ينبغي أن يضع لنفسه المجتمع حتى نخرج من الحالة الطبيعية - حرب الكل ضد الكل.
- ٦- إن الفرضية الأساسية لنظرية العقد الاجتماعي عند أبيقور وهوبز، هي أن القانون والنظام السياسي ليسا طبيعيين، بل هما من اختراع البشر، فهما وسيلة للوصول إلي غاية، وهي منفعة الأفراد الذين يشملهم العقد، ويكون العقد شرعيا فقط ما داموا يؤدون ما اتفقوا عليه.
- ٧- من أهم دوافع العقد عند أبيقور، و هوبز هو تحقيق العدالة النفعية داخل الدولة، فليس هناك عدل في ذاته، ولا شر في ذاته، وإنما العدالة نفعية.

٨ للحق عند أبيقور، وهوبز ثلاثة أسس، أولها الأساس السيكلوجي للحق ويتمثل في خشية العقاب والثاني الأساس المنطقي للحق ويتمثل في عجز المذنب عن توقع ما يحدث له وخوفه من افتضاح أمره وثالثها الغاية المتمثلة في السعادة والفوز بطمأنينة العيش.

٩-أوصي كل من أبيقور، وهوبز بطاعة القانون، وعدم الخروج عنه، فمن الأولي أن تعيش في مجتمع يسوده القانون من العيش في مجتمع يعم فيه الفوضى - في الحالة الطبيعية حالة حرب الكل ضد الكل.

١٠- اتفق أبيقور مع السفسطائيين علي نسبية القوانين والشرائع من مجتمع للأخر، ومن زمان لأخر، ويكون الثابت هو احترام القانون وعدم الخروج عنه.

١١- صرح أبيقور أن العقد الاجتماعي قاصر علي الدولة، أو المجتمع الذي تعاقد جميع أطرافه علي ميثاقه، وبالتالي فهو غير ملزم للشعوب والبلدان المجاورة.

١٢- سمح أبيقور ومن بعده تلميذه لوكرينتيوس بإمكانية التعاقد بين البشر والحيوانات داخل الدولة، أما هوبز فقد رفض إمكانية عقد اتفاق بين البشر والحيوانات الوحشية، حيث أنها لم تفهم، و لم تفهم بينود العقد.

الهوامش:

(١) كونفوشيوس: "الحوار" ضمن كتاب فراس السواح، فصول من الفلسفة الصينية، مع النص الكامل لكتاب الحوار لكونفوشيوس، وكتاب منشيوس، مؤسسة هنداوي، ط ٢٠٢٢، ص ٣٥: ٣٦، راجع في ذلك أيضا أقوال بوذا: -نصوص مختارة من الكتب المقدسة البوذية، سوتان مختارة من النيكايان البالية ترجمها إلي الإنجليزية وقدم لها حواشيها، روبرت غيثين، نقلها إلى العربية وقيق فايق كريشات دار الفرقد، دمشق، ط ٢٠١٧، ص ٤٧ (٢) بوذا: الداما بادا، ترجمة سعدي يوسف، مكتبة التكوين، ط ١، دمشق، ٢٠١٠، ص ٥٠ راجع أيضا.

راجع أيضاً عمر أبو القاسم :- فكرة العقد الاجتماعي لدي. بوذا، جريدة الوسط، الأحد، ٧ يونيو، ٢٠٢٠ mt ht m

مبدأ العقد الاجتماعي عند بوذا واضح تماما، وطرح بوذا يقتررب من رؤية جون لوك، وروسو القائلة بأن البشر كانوا يعيشون حالة من السلام والتعاون، وبرؤية هوبز القائلة بحالة الفوضى والعداء المستشري بين البشر، وان كان ذلك لا يظهر مع بوذا بهذه الدرجة من الفوضى والعنف، راجع في ذلك شو حيام ترونجا : " الحكمة المجنونة " تعريب د. فوزي درويش، مكتبة مدبولي، ط أولي ١٩٩٦، ص ١١٧، وأيضا أفلاطون: "الجمهورية"، الكتاب الثاني، ترجمة د. فواد ذكريا، راجع علي الأصل اليوناني د محمد سليم سالم، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط.أولي، القاهرة ١٩٩٨م

(٣) الموسوعة الفلسفية إشراف روزنتال، ترجمة سمير كرم ص ٥٣٩، وما بعدها، ط ٢ دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

Stanford: "Encyclopedia of philosophy" 2018-'(4) David kanstan
copyright - and the internet classic Archive : "letters " by Epicurus
mhtml , 1994 - 2009

(5) Epicures : "selected writings", edited by Braden wood and Lloyd ,
Indian ,1994 , p.130:140

(٦) توماس هوبز :- " ليفاثان "، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ف١٣، ترجمة

ديانا حرب، ويشري صعب، والتراث، ط١، ٢٠١١، ص ١٣ - ١٤

(٧) مراد وهبه :- " المعجم الفلسفي"، معجم المصطلحات الفلسفية، دار قباء للطباعة والنشر،

القاهرة، ١٩٩٨، ص ٤٥٥

(٨) جان جاك روسو :- "العقد الاجتماعي"، "مبادئ الحقوق السياسية"، ترجمة عادل زعيتير،

مؤسسة هنداوى ٢٠١٣، القاهرة، ط ١، ص ٤١ - ٤٣

(9) Epicures : in Diogenes leartius," lives of eminent philosophers ,
vol., ,ll, book ,x ,p, 144 , 18 , 36 , 37 , p 139 - 154

Translated by R.D. Harvard university press , 1925

(10) ibid p.140:141

راجع في ذلك أيضا أبيقور، ضمن كتاب ديوجين لايرتيوس، " حياة مشاهير الفلاسفة، م٣،

ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مراجعة محمد مجدي إبراهيم، المركز القومي للترجمة، ط. أولي،

٢٠١٤ الفقرة ١١٩، ص ٢٠٨

(11 David)Sadly : " the Cambridge companion to Greek and Roman
philosophy , Cambridge university press , first published , 2003 p.155
: 156, p.163.

وراجع في ذلك أيضا مصطفى النشار؛ " تطور الفكر السياسي من صولون حتى ابن خلدون

ص١٤٣، ص١٤٤، دار القاهرة ، ط. أولي، ١٩٩٩م.

12) Tim O'Keefe : " on living without fear" Georgia state university ,
Achieving tranquility" in the oxford hand book of Hellenistic philosophy
, p 2:15

12) Emily Asian " Epicurus and politics of fearing death" Apeir on ,www academia .edu 2011

راجع أيضا مصطفى النشار : تطور الفكر السياسي من صولون حتى ابن خلدون ص ١٤٣ : ١٥٤ ، وأيضا في "فلاسفة أيقظوا العالم"، دار الثقافة، ط أولي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٧١، ص ٧٣

- وأيضا راجع :- بياربوياس، أبيقورس، تعريب د بشارة صارجي، سلسلة أعلام الفكر العالمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ٤٤، ص ٤٥
(١٣)أبيقور، الرسائل، رسالة إلي مينيس الفقرة ١٢٣، راجع الترجمة العربية ضمن كتاب جلال الدين سعيد ص ٢٠٣، ص ٢٠٤ دراسة وترجمة لكتاب أبيقور : الرسائل والحكم، الدار العربية للكتاب (منتدى سور الأزيكية.

(14)Philip mists : Epicurus on pleasure , happiness and Desire in Epicurus ethical theory , Cornell university press , 1988 , p.11 :1314,andJan maximillian Robi Zsch : "Epicurean justice and law p.18 : 19 " university.

Freedom , Cornell university press at academia edu.

Of penny ivania , maximillian @ robitzsch eu.2016 and Philip mists : " Epicurus on reason and responsibility , and the mechanism of freedom ,Cornell university press at academia.

١٥) لوكرتييوس :- " في طبيعة الأشياء،الفصل الخامس ترجمة علي عبد التواب، صلاح رمضان السيد، سيد أحمد صادق، مراجعة وتقديم عبد المعطي شعراوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، العدد ٢٥٠١، ط١، ٢٠١٨ م، ص ٤٦٠، ص ٤٦٩

١٦) توماس هوبز " الليفاثان " الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب، وبشري صعب، مراجعة د. رضوان السيد، كلمة، ودار الغزالي، ط أولي، ٢٠١١ القسم الثاني، ف، الرابع عشر، ص ١٧٥ : ١٧٦.

17) Patricia Spring Gorg " Hobbes materialism and Epicurean mechanism, in British Journal for the history of philosophy , vol.; 1024 , no.5 , p.814 – 835 , 2016, and Hobbes : moral and political philosophy " at the Stanford Encyclopedia of philosophy , Stanford.edu.

١٨) أبيقور، الرسائل : رسالة إلي مينيس، الفقرة ١٢٣ والفقرة، ١٢٨، راجع الترجمة العربية لكتاب الرسائل لابيقور ترجمة جلال الدين سعيد ص ٢٠٣ : ص ٢٠٦ راجع أيضا في ذلك :

Aleksandra Fatic : pleasure in Epicurean and Christian orthodox conceptions of Happiness , South African Journal of philosophy , printed in south Africa all rights , 2014 published on line 15 oct. , 2014 , p.523 : 524

(19)Phillip

Mists : Epicures ethical theory

Cornell university press , 1988 ,p.80:81,refer also Sasha S Euler : " Epicurean philosophy of pleasure", in Saint Thomas Mores:"utopia" , part 1 , utopia as the Moran synthesis , society of friends of Epicurus Journal , 2014 p.6 :9 .

20) Dworkin : " the original position " p40,unvirersity of Chicago law , 1973 and J.W Gough : "the social contract " oxford, 1957

٢١) توماس هوبز: " الليفانان " القسم الأول، ص ١١١

22) Patricia Spring Borg : "Hobbes on determinism , freedom andthe

problem of will " ,British Journal for the history of philosophy , special issue, p822.830,2016.

٢٣) إمام عبد الفتاح : " توماس هوبز " فيلسوف العقلانية " ص٢٤٨، ص ٢٥٠، ص

٢٥١ دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط أولى، دمشق، ٢٠١٠

٢٤) أبيقور :- الرسائل، الرسالة (٣٤ - ٣٥)، ضمن كتاب ديوجين لاريتوس ترجمة إمام

عبدالفتاح، ج٣، ص٢٣١

And Encyclopedia of philosophy , part 3 p. 213 :212 , 2nd edition

Donald M. Burchett , USA , 2006 .

25) David Lyons : " the nature of the contract Argument " , Cornell

law , review , p.59 :60 , 1974., refer also ,Philip Mists : "Epicures

Ethical Theory" , P. 80 .

٢٦) أبيقور : الرسائل، رسالة إلي مينسيوس، الفقرة (١٢٣) ترجمة جلال الدين سعيد،

الرسائل لأبيقور ص ٢٠٣ : ص ٢٠٤

27)Norman Went worth De Witt : "Epicurus and his philosophy "

,university of mine stota press , second printing , p307 : 309 , p1964

and Kirk Sanders : philodemus and the fear of pre nature death " ,

Epicurus and the Epicurean tradition , ch., 10, 2011 , www academia

edu.

٢٨) أبيقور : رسالة إلي فيلافلانس، الفقرة ٨٤، ترجمة جلال الدين سعيد، ص١٩٠، وأيضا

مصطفى النشار " تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي، ج ٣، الدار المصرية، القاهرة

٢٠١٣، ص١١٢، ١٢٠.

29) Norman went worth De Witt , p 309

راجع أيضا أبيقور: الرسائل، الرسالة إلى مينيسيوس الفقرة، ١٢٩، ١٣٠، ترجمة جلال الدين سعيد ص ٢٠٥، ص ٢٠٦ راجع أيضا فردريك كوبلستون: تاريخ الفلسفة، ص ٥٥٦، ترجمة إمام عبد الفتاح، ط أولى، ٢٠٠٢م.

30) Norman went worth de witt , p. 315, and M. Andrew Holowchak : the Reluctant, politician Thomas Jefferson's debt to Epicurus ", ph. d. Rider university in Academia , edu. , 2022.

(٣١) توماس هوبز، الليفانان، القسم الأول، ترجمة إمام عبد الفتاح، ص ١٠٦، راجع في ذلك أيضا

Hobbes : Moral and political philosophy " in Stanford " Encyclopedia of philosophy "David konstan , copy right ,2018 .

32) Patricia spring Borg : Hobbes Epicurean civil religion , p.117 : 132 , published in translation Berlin , 2013 .

راجع أيضا إمام عبد الفتاح إمام : " توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط. أولى، ١٩٨٥، ص 258

(٣٣) عقد اجتماعي : ويكيبيديا a.r.i.m .Wikipedia org.

34) Strauss , (Leo) : " The political philosophy Hobbes , its basis and its genesis oxford , Clarendon press , 1936 , 188 :92 refer also Tim O'Keefe : "the Normatively OF nature state and nature essays in ancient .

Political philosophy , Georgia state university , 2020

35)Macpherson , (C.B) : the political theory of possessive in digitalism , Hobbes to Locke oxford university press , 1962 , p.40 ; 45 and:Hobbes : "Moral and political philosophy", at the Stanford Encyclopedia of philosophy.

٣٦) أفلاطون، محاورة، الجمهورية، الكتاب الثاني، ص ٢١٣، ترجمة د. فؤاد زكريا، راجعها علي الأصل اليوناني د. محمد سليم سالم، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.
٣٧) أرسطو : علم السياسة، الكتاب الثالث، ص ٢٠٠، ٢٠٥، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد، ط ١٠، ٢٠٠٩ م.
٣٨) أبيقور، الرسائل، الفقرة ٣٣، الرسالة إلي " مينسيوس " من كتاب ديوجين لايرتيوس " حياة الفلاسفة " ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ص ٣٣١
٣٩) الحكم الأساسية الرسالة XXX من كتاب جلال الدين سعيد : "أبيقور الرسائل والحكم"، Jan maximilian Robitzsch : Epicurean justice and law " university of Pennsylvania , publicly Accessible Penn .dissertations , 2016.p.18 : 27

40) Phillip Mists : " Epicurus ethical theory , Cornell university Press , 1980 p. 46 : 56 , and patria spring Bory " Hobbes Epicurean civil , religion , published in translations as Hobbes theorie der zivilreligion , in dirk Banal , Rolf centre for British studies Humboldt universital ZU Berlin , Germany p.117 : 132 , refer also , M. F . Brunel : "virtues in a action. in the philosophy of Socrates" , ad .G. vlastos , new York , 1971 ,P 234 , 236 .

41)Philip Mists : "Justice and virtues", I n Epicurus theory " Cornell university press , 1988 p.66:67 , راجع ايضا :- بياربوياس : ص ٦٤ ، ص ٦٥ "Justice and virtues", I n Epicurus theory " Cornell university press , 1988 p.66:67 , .p. 77 : 79

٤٣) توماس هوبز : "الليفانان " الكتاب الاول، ف ١٣، ص ١٣٥
٤٤) أفلاطون، محاورة جورجياس، ص ٨٧، ٩٤ : ١٠١ ترجمة محمد حسن ظاها الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠ م.

وراجع في ذلك ايضا جلال الدين سعيد، أبيقور : الرسائل والحكم، ص ١٤٩ : ص ١٥٠،
وايضا أبيقور، رسائل، ٣٦، ٣٧، ٣٨، من كتاب ديوجين لايرتوس، ترجمة إمام عبد الفتاح
ص ٣٣١، ص ٣٣٣

and Zeller : out lines of philosophy p. 200 : 203.

46) John .M . Armstrong :” Epicurean justice” phronesis p. 55 :57
, refer also .Malcolm schofield :” Justice and Generosity ” in studies
in Hellenistic social and political philosophy , Cambridge university
press 1995.p.90:161 .

And Evander Waeredt : Justice of the Epicurean university press
February , 2009 .

راجع أيضا جيهان السيد سعيد " النفعية في آراء أبيقور السياسية " مجلة كلية الآداب، جامعة
المنوفية، مجلد ١٨، العدد ٦٩، إبريل ٢٠٠٧م.

47) John. M. Armstrong " Epicurean Justice and law " university of
Pennsylvania , publicly Accessible , 2016 , p. 18 : 27

(٤٨) جلال الدين سعيد، ص ١٥٠ .

49) Macpherson , C.B ,: " the political theory of passive individualism
, Hobbes to Locke” , oxford , oxford university press , 1962 p. 62 : 70
and Thomas Hobbes, marefa.org.

” Leo and Strauss, ٥٠) توماس هوبز : (الليفاثان) الكتاب الأول، ف ١٣ ص ١٣٥
the political philosophy of Hobbes, its basis and it genesis P22 oxford
,Clarendon press , 1936

51) إمام عبد الفتاح :- " توماس هوبز "، ص ٢٦٠ : ص ٢٦١ .

٥٢) هوبز : " الليفاثان "، ص ١٤٠ - ص ١٤١، ص ١٤٥ .

53) A. H. Chroust :” the philosophy of law of the Epicureans” , homiest , 1953 , p.67– 82,p 117:217

.٦٥ . And Patricia spring Borg : Hobbes materialism and Epicurean mechanism " , centre for British studies ,Humboldt university , Berlin in British journal for the history of Philosophy ,2016 , vol. , 24 , No.5 , p. 814 – 835 .

55) Hobbes : Moral and political philosophy at Stanford Encyclopedia of philosophy.

David konstan , copyright, 2018 by brown. edu., first published Mon Jan , 10 ,2005 , substantive revision , April.10 , 2018

٥٦) أبيقور الرسائل، الفقرة ٣٥ ضمن كتاب ديوجين لايريوس ترجمة إمام عبد الفتاح لكتاب، ص ٢٣١ راجع أيضا كويلستون، ص ٥٤٦ : ص ٥٤٧.

٥٧) أبيقور الرسائل، الرسالة (٣٥ ،٣٤) ضمن كتاب ديوجين لايتروتوس، ص ٢٣١، راجع في ذلك أيضا بيار بوياس، أبيقورس، ص ٦٩ : ص ٧٠.

58) A.H.Chyoust : the philosophy of law of the Epicureans " p. 67 : 69

راجع في ذلك بالتفصيل جلال الدين سعيد أبيقور، الرسائل والحكم ص ١٥٠ : ١٥٥.

59) لوكرينتيوس، في طبيعة الأشياء، الفصل الخامس الفقرة، ١٠٥١، ص477:478

٦٠) إمام عبد الفتاح : توماس هوبز، ص ٢٥٨ : ص ٢٦١ راجع أيضا جورج سباين " تطور الفكر السياسي " الكتاب الثالث، ترجمة د.راشد البراوي، دار المعارف، مصر، ص٦٢٥

٦١) هوبز : الليفانان، ف٢، ص ١٤٨ راجع أيضا the Encyclopedia of philosophy : vol., 4. P. 34

62) A.E. Taylor : the ethical doctrine of Hobbes philosophy " N. b. 1938 , p. 400:406.

- ٦٣) جلال الدين سعيد، أبيقور، الرسائل والحكم، ص ١٦٤.
- ٦٤) أبيقور : الرسائل، الرسالة (٣٦)، الفقرة ١٥٣ - ١٥٤ ضمن كتاب ديوجين لايرتيوس، ص ٤٠.
- ٦٥) أبيقور، الرسالة (٣٢) الفقرة ١٥٠ ضمن كتاب ديوجين لايرتيوس، ص ٣٣١، والرسالة (٣٦) الفقرة ١٥٤، ص ٣٣١ ص ٣٨٥، ص ٤٠١.
- ٦٦) أسبنوزا: "رسالة في السياسة"، ص ٧٦ - ١٥٣ - ١٥٤، ترجمة حسن حنفي، مراجعة فواد زكريا، مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٠.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر باللغة الانجليزية :-

- 1) Epicurus : "selected writings and testimonies" , edited Brad in wood and Lloyd Indian , 1994.
- 2) Epicurus : "the letters " ,the internet classical archive , mhtml , 1994 , 2004 .
- 3) Epicurus : "e - texts - Vatican sayings" , https://www - Epicurism.info.
- 4) Thomas Hobbes : " leviathan " , create space, 2011 .

ب) المصادر باللغة العربية:-

- ١) أبيقور :- الرسائل " ضمن كتاب ديوجين لايرتيوس، ترجمة إمام عبد الفتاح، المجلد الثالث مراجعة محمد مجدي إبراهيم، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٤ .
- ٢) أبيقور :- الرسائل والحكم : ضمن كتاب جلال الدين سعيد، أبيقور الرسائل والحكم، الدار العربية للكتاب، منتدى سور الأريكية، (ب ت).
- ٣) توماس هوبز :- " ليفاثان " الأصول الطبيعية السياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب، وبشري صعب، مراجعة وتقديم د. رضوان السيد، كلمة، أبو ظبي للثقافة والتراث، ط. أولي، ٢٠١١ م.

ثانياً : المراجع :

أ) المراجع باللغة الانجليزية :-

- 1) A.E. Taylor : the ethical doctrine of Hobbes philosophy " N.B. 1938
- 2) A.H Christ : the philosophy of law of the Epicureans , homiest , 1953
- 3) Alsek Sander fatic " pleasure at Epicurean and Christian orthodox conceptions of happiness , south African Journal of philosophy , printed on line 15 oct. , 2014 .
- 4) A. Vander Waeredt : " Justice of the Epicurean wise man " published online by Cambridge university press , February , 2009.
- 5) David Sadly " the Cambridge company to Greek and Roman philosophy , Cambridge university press , first published , 2003 .

- 6) David Lyons " the nature of the contract Argument , Cornell law , Review , 1974 .
- 7) David konstan Hobbes moral and political Philosophy, at Stanford Encyclopedia of philosophy, Copyright, 2018
- 8)Diogenes Leartius:"Lives of eminent philosophers", vol., II, book X translated by R.D. Hicks, Loeb classical Library Cambridge Harvard University press, 1925
- 9)Dwork in:" The original position", university of Chicago Law, 1973."8)
- 10)Jan Maximillian RobiZsch:" Epicurean Justice and Law", university of Pansy Livonia, Maximillan @ orbit zsch.edu.2016...
- 11)Jowl. Gough:"The Social Contract", oxford 1957.
- 12)John M. Armstrong:" Epicurean Justice", phronesis, 1997.
- 13)Macpherson (C.B): "The political Theory of possessive individualism, Hobbes to Locke:, oxford, oxford university press, 1962.
- 14) Malcolm Schofield: "Justice and "Generosity", at studies in Hellenistic Social and political philosophy, Cambridge university press, 1995
- 15)M. Andrew Holowchak:"The Reluctant Political Thomas Jefferson's debt to Epicurus", PhD. Rider university in A academia, edug 2022..
- 16) M. F Brunel "virtues in action", at The philosophy of Socrates, ed. Gelatos, New York, 1971.
- 17)Norman Went worth De witt: "Epicurus and his philosophy", University, of Mines, Sot a press, Minneapolis, Second printing,1964..
- 18)Philip Mists Epicurus on pleasure", happiness, and desire at Epicurus ethical Theory Cornell university press, 1988.

- 19) Philip Mists: "Epicurus ethical Theory", Cornell University Press, 1988.
- 20) Strauss, (Leo) : "The Political Philosophy of Hobbes ,its Basis and its Gamogenesis", oxford, Clarendon press, 19 36.
- 21) Patricia Spring Borg Hobbes Materialism and Epicurean mechanism at British Journal for The history of Philosophy, vela -Nay5 22016
- 22) Patricia Spring Borg Hobbes on determinism, freedom and The problem of Will Sourball for The history of Philosophy spiced British issue, 2016
- 23) patria spring Borg "Hobbes : "Epicurean Civil religion", published in translation, Berlin 2013 .
- 24) Sasha s Euler: "Epicurean Philosophy of pleasure", in Saint Thomas mares "Utopia", Part, Utopia as the Moran Synthesis Society of friends of Epicurean Journal, 2014..
- 25) Tim O'Keefe: "The Normatively of nature in Epicurean ethics and Politics", state and nature essays in ancient political philosophy, 2020
- 26) Tim Okeefe : " on Living without Fear", George, State university, Achieving tranquility in. The oxford hand book of Hellenistic philosophy, 2002 .

المراجع باللغة العربية :-

- (١) أرسطو " علم السياسة " مع مقدمة في علم السياسة منذ الثورة الفرنسية حتى العصر الحاضر للبروفيسر بارتلمي سانتيلير، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد، ط، ٢٠٠٩ م.
- (٢) أفلاطون : " جورجياس " ترجمة محمد حسن ظاظا راجعه الدكتور علي سامي النشار، الهيئة المصرية العامة للكتاب للتأليف والنشر، القاهرة، ط، أولي، ١٩٧٠ م.
- (٣) أفلاطون : " الجمهورية " ترجمة د. فؤاد زكريا راجعها علي الأصل اليوناني د. محمد سليم سالم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط ١، القاهرة، ١٩٩٨ م.

- ٤) باروخ أسبنوزا: "رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا، مؤسسة هنداوي المملكة المتحدة، ٢٠٢٠ م.
- ٥) إمام عبد الفتاح إمام: توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط. أولي، ١٩٨٥ م.
- ٦) بوذا: "الدامابادا" ترجمة سعدي يوسف، مكتبة التكوين، ط. أولي، دمشق، ٢٠١٠.
- ٧) بيار بوياس: "أبيقورس"، تعريب د. بشارة صارجي، سلسلة أعلام الفكر العالمي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب.ت.
- ٨) تشوحيام ترونجيا: "الحكمة المجنونة" تعريب د. فوزي درويش، مكتبة مدبولي، ط. أولي، ١٩٩٦ م.
- ٩) جان جاك روسو: "العقد الاجتماعي"، مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عادل زعير، مؤسسة هنداوي ط. أولي، القاهرة، ٢٠١٣.
- ١٠) جورج سباين: "تطور الفكر السياسي"، ترجمة د. رشا البراوي، دار المعارف، مصر، ب.ت.
- ١١) جلال الدين سعيد، "أبيقور"، الرسائل والحكم، الدار العربية للكتاب الجامعي، منتدى سور الأزبكية ب.ت.
- ١٢) ديوجين لايرتوس: "حياة مشاهير الفلاسفة"، م٣، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام مراجعة محمد مجدي إبراهيم، المركز القومي للترجمة، ط. أولي، ٢٠١٤.
- ١٣) فريدريك كوبلستون: "تاريخ الفلسفة"، اليونان والرومان، ترجمة إمام عبد الفتاح، المجلس الأعلى للثقافة، ط. أولي القاهرة، ٢٠٢٢ م.
- ١٤) لوكرينتيوس: "في طبيعة الأشياء"، ترجمة علي عبد التواب صلاح رمضان السيد، سيد أحمد صادق، مراجعة وتقديم عبد المعطي شعراوي، المركز القومي للترجمة ط. أولي، العدد ٢٥٠١، ٢٠١٨ م.
- ١٥) مصطفى النشار: "تطور الفكر السياسي من صولون حتى ابن خلدون"، دار قباء، ط. أولي، القاهرة ١٩٩٩ م.
- ١٦) مصطفى النشار: "تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقي"، المدارس الفلسفية في العصر الهلنستي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣ م.

ثالثاً: قائمة المعاجم والموسوعات :-

١) الموسوعات والمعاجم باللغة الإنجليزية :-

- 1) Encyclopedia of philosophy , and edition , Donald M. Burch art , editor part 3 or in chief Macmillan reference USA. 2006 .

- 2) Stanford Encyclopedia of philosophy , David Konstan ,copy right,2018.
- 3) Epicurus : internet Encyclopedia of philosophy , Appear review .Academic resource , www iep.utm.edu.
- 4)Epicureanism : wikipdea.edu.

ب) المعاجم والموسوعات باللغة العربية :-

- ١- الموسوعة الفلسفية، إشراف روزنتال، ترجمة سمير كرم، ط. ٢٠، دار الطليعة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨ م.
- ٢-مراد وهبة "المعجم الفلسفي، معجم المصطلحات الفلسفية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٨ م.

رابعا :- المقالات والأبحاث باللغة العربية :-

- ١) توماس هوبز :- المعرفة m.marefa.org .
- ٢) الباحثون السوريون - الخوف أساس نشوء الدولة - توماس هوبز- www.syrires- com
- ٣) جيهان السيد سعد الدين :- النفعية في آراء أبيقور السياسية ، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية، المجلد ١٨، العدد ٩٦، إبريل ٢٠٠٧ م

Info @ mena.Monitor.org

المقالات باللغة الانجليزية :- يمكن الرجوع إليها

- 1)) Branch : " Epicureanism Doctrine ", www.philosophy basics.com
- 2) Emily Aston "Epicurus and Politics of Fearing death", A Peron, 2012.
- 3)Epicureanism and stoicism , lessons similar and difference , daily stoic ancient wisdom , for every day life.edy .
- 4) George Boerne : " the ancient Greeks , part three , Epicureans and stoics , webs pace.ship.edu.
- 5) Kirk Sanders Philademus and The fear of premature death", Epicurus and The Epicurean tradition, chi, lo, .academia edu .
- 6) Philip Mists Epicurus on reason responsibility, and The mechanism of Freedom, Cornell university Press, in a cadima.org

Abstract

The theory of the social contract ,although it is as old as the Chinese philosophy and Buddhism ,but with Epicurus it took a new meaning ,Epicurus linked the necessity of contracting out of the natural state ,and the principle of interest. this theory reached the peak of its development and importance in the seventeenth century AD with Thomas Hobbes, John Locke, Rousseau and Kant. then the theory began in a contemporary dress with John Rawls ,which cuts off the influence of the later on the former of those who put forward the theory in different historical eras. the structure of the research will stand on the places of influence and being affected on the hand ,and the reason for the transformations that characterized the two sides of the interview Epicurus and Hobbes ,on the other hand.

Keywords :Social contract – Epicurus – Lucretius – Hobbs – Individual interest – Normal state – Utilitarian justice – Law